منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري

منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري

في ظل تطورات متسارعة على كافة الصعد..

هل يتجه اليمن نحو التهدئة أم التصعيد العسكري؟

يناير 2022

منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري

في ظل تطورات متسارعة على كافة الصعد..

هل يتجه اليمن نحو التهدئة، أم التصعيد العسكري؟

ورقة مقدمة من منتدى مجال

يناير 2022م

- تطـورات المشـهد اليمنـي فـي 2022.. هـل تفضـي إلى الحـل أم إلى المزيـد مـن التأزيـم؟
- تطـورات المشـهد اليمنـي فـي 2022.. هـل تنجـح القـوة فـي فـرض خيـارات السـلام؟
- اليمـن فـي 2022.. خيـارات السـلام فـي مواجهـة مسـارات الحـرب!

تطـورات متسـارعة تشـهدها السـاحة اليمنيـة عـلى مختلـف الصعـد السياسـية والعسـكرية والاقتصاديـة في ظـل عـدم وجـود أي أفـق للحـل السـياسي رغـم حـدوث الكثـير مـن المتغيـرات الميدانيـة عـلى الأرض التـي ترجـح كفـة صنعـاء، بعـد سـبع سـنوات مـن الحـرب والحصـار الـبري والبحـري والجـوي.

سياسـيًا سـيكون العـام 2022م هـو الأسـوأ، حيـث لم يسـتطع المجتمـع الـدولي والأمـم المتحـدة إحـراز أي تقـدم مـن شـأنه إحـداث تقـارب يفـضي إلى حـل سـياسي، في حـين مـا يـزال موقـف «التحالـف» متصَلبًـا ويراهـن عـلى ممارسـة الضغـوط والاسـتمرار في التصعيـد العسـكري رغـم تقهقـر القـوات المدعومـة منـه في الميـدان أمـام «الجيـش اليمنـي واللجـان الشـعبية» الـذي تمكـن مـن السـيطرة عـلى محافظتـي الجـوف والبيضـاء ومعظـم مديريـات محافظـة مـأرب، وكـذا السـيطرة عـلى مناطـق حسّاسـة بمحافظـة شـبوة.

أمـا عـلى الصُّعـد الاقتصاديـة والإنسـانية، فـلا يـزال الوضـع يتجـه نحـو المزيـد مـن التأزيـم في ظـل إصرار التحالـف عـلى تشـديد الحصـار، والتهديـد باسـتهداف

المطـارات والموانـئ اليمنيـة، وفي مقدمتهـا «مينـاء الحديـدة» الشريـان الرئيـسي للشـعب اليمنـي، ووضـع العراقيـل أمـام وصـول المسـاعدات الإنسـانية خصوصًـا إلى المناطـق الواقعـة تحـت سـلطة صنعـاء، مـا ينـذر بكارثـة إنسـانية وشـيكة.

وفي ظـل التطـورات النوعيـة التـي تحققهـا صنعـاء لمنظوماتهـا الدفاعيـة والهجوميـة خاصـة الجويـة والبحريـة، يتضح أن العـام الجديد 2022م سـيكون عامًا حافـلاً بالكثـير مـن المفاجـآت التـي قـد تغـير موازيـن القـوى وخارطـة التحالفـات الإقليميـة والدوليـة، وربمـا يكـون عـام الحسـم العسـكري في الكثـير مـن المحـاور سـواء عـلى مسـتوى الداخـل اليمنـي أو الخـارج.

يقـدم «منتـدى مجـال» مقاربـة لتطـورات المشـهد اليمنـي في العـام الجديـد 2022م، والسـيناريوهات المحتملـة في الجوانـب السياسـية والعسـكرية والاقتصاديـة، وجهـود المصالحـة الوطنيـة، وملـف الأسرى، وتضـارب مواقـف الأمـم المتحـدة والمجتمـع الـدولي مـن التطـورات عـلى السـاحة اليمنيـة.

تطورات المشهد العسكري اليمني:

تتعـرض كل الـدول والشـعوب والأوطـان لأزمـات ومـآسٍ وحـروب، وعـلى خلفيـاتٍ متعـددة، سياسـية اقتصاديـة، دينيـة. بعـض هـذه الـدول تفشـل في مواجهتهـا، وتنهـزم في التصـدي لهـا، ومنهـا مـن يثبـت وينجـح، فيتغلـب عليهـا وينتـصر، وفي حـال الهزيمـة أو الانتصـار، تكتسـب هـذه الشـعوب الكثـير مـن الـدروس والعـبر، فتجعـل منهـا ذخـيرة للمسـتقبل، تهبهـا لأجيالهـا اللاحقـة، وبنسـب متفاوتـة طبعًـا، ترتبـط في الأسـاس بقـدرات وبإمكانيـات تلـك الشـعوب الفكريـة والثقافيـة والعلميـة والإنسـانية، والأهـم، بمـا تملكـه هـذه الشـعوب مـن روح المقاومـة والقتـال في سـبيل سـيادتها وكرامتهـا وحقوقهـا المقدسـة[1]. الشـعب اليمنـي مثلـه مثـل أغلـب هـذه الشـعوب، تعـرّض خـلال تاريخـه للكثـير مـن الحـروب والاعتـداءات، وأهـم هـذه الاعتـداءات وأكثرهـا تأثـيراً، يبقـى العـدوان الأخـير الـذي شـنّته قـوى عربيـة جـارة، مدعومـة بقـوى غربيـة اسـتعمارية، تحـت عنـوان «التحالـف العـربي»، ولأهـداف علنيـة خادعـة وكاذبـة، هـي في

حقيقتها ترجمة لأطماع تاريخية باليمن وبموقعه وبثرواته[2].

لا تجد القيادات الرسمية في صنعاء بدءًا من قائد الثورة السيد «عبد الملك بدر الدين الحوثي»، نزولا للقيادات الميدانية حرجًا من التصريح بأن العدوان على اليمن كان كارثيًا لناحية الشهداء والمصابين، وكذلك فيما يخص التدمير الهائل الذي طال معظم البنية التحتية لليمن، ولكن في مقابل ذلك يرون أن هناك منجزات وطنية تستحق هذه الأثمان؛ فقد تمّ قطع مسار الارتهان للخارج، والبدء ببناء مسار وطني يحافظ على السيادة الوطنية في جميع مناطق البلاد المحررة حتى الآن، فضلاً عن تحرر القرار السياسي والاقتصادي لليمن، بعد أن كان مرتهنًا لمزاج قادة دول إقليمية وغربية.

رافق كل ذلك تطورات عسكرية ملفتة في عدة مسارات أهمها:

المسار الأول:

بناء جيش وطني قوي، ذي عقيدة إيمانية ووطنية تقوم أساسًا على الإعداد النموذجي للفرد والتأهيل الشامل له.

المسار الثاني:

انصب على تطوير الأسلحة والقدرات النوعية التكتيكية والاستراتيجية، من صواريخ ومسيّرات ومنظومات دفاع جوي، مع حسن إدراك وتوظيف لهاذين المسارين فيما تسميه صنعاء «معركة الجهاد الوطني المقدس» لمواجهة كل الغزاة والطامعين في اليمن وثرواته وموقعه الاستراتيجي، ومن في صفهم مما يسمونهم مرتزقته الداخل اليمني.

بالعودة إلى تجربة المقاومة التي خاضتها صنعاء خلال السنوات الماضية، نجد أن هناك رصيد ملفت استطاعت تحقيقه في الميدان، وفي حركة التقدم والسيطرة على الأرض، وفي تطوير القدرات النوعية الاستراتيجية وإدارة مناورة القتال فيها بنجاح لافت، داخل اليمن أو خارجه في عمق دول التحالف، وفي ثبات الموقف والموقع السياسي الوطني، داخليًا من خلال مواجهة الحصار وتجاوزه، ومن خلال لمّ شمل أغلب المكوّنات والقبائل الوطنية، وخارجيًا من خلال الوقوف بوجه المجتمع الدولي، الذي لم يستطع يومًا أن يبرهن إلاّ أنه متواطئ مع العدوان على اليمن. استنادًا إلى كل ذلك، يمكن أن نتلمّس بعض قرارات ومناورات واستراتيجيات الجيش واللجان

الشعبية و«أنصار الله»، في ما ينتظر تطورات مسار الحرب على اليمن في العام 2022م، والتي يمكن لقوى حكومة صنعاء الوطنية فرضها بأرجحية غير بسيطة[3].

يمكننا الجزم بأن المسار العسكري للعام الجديد 2022م سيكون مغايرًا لما قبله من الأعوام وفقًا للعديد من المصادر العسكرية الرسمية التي تواصل معها «منتدى مجال» بهذا الخصوص، وليس بعيدًا عن ذلك آراء الخبراء والمختصين العسكريين الذين تواصل معهم المنتدى لقراءة المسار العسكري للجيش اليمني واللجان الشعبية خلال العام الجديد.

تؤكد المصادر اليمنية الرسمية لـ «منتدى مجال» أن الاستراتيجية العسكرية للعام 2022م هي ترجمة لمشروع المقاومة الذي تحدث به السيد «عبد الملك الحوثي» في خطابه بمناسبة المولد النبوي الشريف في 12 ربيع أول 1443هـ، والذي تبنى فيه تحرير كامل التراب اليمني المحتل، بعد أن كان قد أطلق في خطابه الثاني بعد بداية الحرب على اليمن في العام 2015م، مشروع مقاومة العدوان على كافة المسارات العسكرية والسياسية والاقتصادية والإعلامية والأمنية[4].

وبحسب المصادر الرسمية، فإننا أمام مسار عسكري مختلف عن المسار السابق، وهذا المسار الجديد المنطلق من عملية التحرير بدلًا من مقاومة الغازي يمكن تحديده من خلال الآتي:

أولًا: استكمال تحرير ما تبقى من «محافظة مأرب» الذي تمثل المعركة فيها مع القوى العسكرية العدوة لصنعاء معركة كسر عظم، لكن المؤكد عسكريًا أن صنعاء كفّتها راجحة، وأن سيطرة قوات «الجيش واللجان الشعبية» على المديريتين الباقيتين هي مسألة وقت لا أكثر، وسيكون أمام الجيش واللجان العديد من المسارات العسكرية شرقًا بتجاه «حضرموت» أو غربًا باتجاه تحرير ما تبقى من «الساحل الغربي»، وتحديدًا «المخا» و«باب المندب»، أو التوجه لتحرير «محافظة شبوة» جنوبًا، لكن هذه المسارات تحددها الاستراتيجية العامة التي تضعها القيادات المختصة.

أما على المستوى الخارجي فلا تستبعد العديد من المصادر في حديثها لـ«منتدى مجال» أن يكون هناك عمليات عسكرية برّية كبرى داخل العمق السعودي، يتم من خلالها السيطرة على مناطق واسعة والتوغل داخل العمق السعودي، وفرض

معادلة على الأرض جنوب المملكة، مقابل جنوب اليمن، وهذا سيخلط الأوراق ويربك السعودية وحلفاءها.

ثانيًا: تكثيف الجهود فيما يخص الأسلحة الهجومية، بدءًا من تطوير الصواريخ الباليستية والمسيّرات، للوصول إلى نقاط وأهداف أبعد في العمق السعودي، وبفاعلية أكبر مع رفع مستوى قدرتها التدميرية.

وفي هذا الصدد وبحسب أحدث دراسة لـ«مركز الدراسات الاستراتيجية الأمريكي CSIS» تحدث المركز عن التطور الكبير في القدرات العسكرية لصنعاء، وعن رصده لزيادة كبيرة في عدد الهجمات التي تشنها قوات «الجيش اليمني واللجان الشعبية» داخل الأراضي السعودية عبر الصواريخ الباليستية والطائرات المُسيّرة.

وأكد المركز: أن القوات المسلحة اليمنية أطلقت في تشرين الثاني (نوفمبر) 2021 عشرات الطائرات بدون طيار على عدة مواقع حيوية سعودية، بما في ذلك مصافي النفط في جدة. وفي مارس 2021، أطلق مقاتلو الحوثي العديد من الطائرات بدون طيار والصواريخ على «مدينة جيزان» الجنوبية، وضربوا منشأة تابعة لشركة النفط السعودية المملوكة للدولة «أرامكو السعودية»[5].

ويعترف الجيش السعودي بتعرضه لآلاف الصواريخ الباليستية، وصواريخ كروز، والطائرات بدون طيار وغيرها من أسلحة المواجهة، في حين أن هذه الحوادث مقلقة، كان هناك القليل من تحليل البيانات حول الاتجاهات بمرور الوقت. ويشير المركز الأمريكي إلى أنّه قام بتحليل 4103 عمليات هجومية ضد المملكة بين عامي 2016 و2021م، وخلص إلى أن «القوات المسلحة اليمنية» تشن حملة حرب مكثفة غير نظامية وبشكل متزايد ضد السعودية ودول أخرى في الخليج باستخدام صواريخ كروز وصواريخ باليستية متطورة وطائرات بدون طيار وأسلحة مواجهة أخرى.

وذكر أن تلك الهجمات تأتي في سياق تصاعد العنف بين اليمن والسعودية، وأن الهجمات اليمنية تضاعفت خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2021 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. مشيراً إلى أن العدد المتوسط لهجمات صنعاء على المملكة وأهداف أخرى على الأساس الشهري ارتفع بأكثر من ضعفين خلال الأشهر التسعة الأولى من 2021م مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2020م، من 38 إلى 78 هجومًا شهريًا.

وبحسب المركز فإن قدرات اليمن تحسنت كثيراً بتكلفة منخفضة نسبيًا مقارنة بالإنفاق السعودي على الدفاع الجوي لحماية أراضيها.. وأكد -وفق متخصصون عسكريون- أنّ صاروخ الباتريوت «الذي يكلف حوالي مليون دولار» فشل بل لا يستطيع صد الطائرات بدون طيار اليمنية.

أما المسار العسكري الثالث:

فمتمثل بمتابعة مسار تطوير منظومات الدفاع الجوي (المناسبة) كما يسمّيها المتحدث العسكري اليمني، حيث استطاعت هذه المنظومة الصاروخية للدفاع الجوي مؤخرًا من إسقاط عشرات الطائرات التجسّسية الأميركية والصينية الصّنع من الأكثر تطورًا عالميًا، مع التخطيط لأن تصبح هذه المنظومات قادرة على عزل -ولو بطريقة جزئية- نسبة كبيرة من قاذفات العدوان أف- 16 وأف- 15، وغيرها من القاذفات الغربية، وبناءً على هذه المسارات التي تعمل وفقًا للاستراتيجية الجديدة التي تبنتها صنعاء، فالمعركة في اليمن أو التصدي للعدوان على اليمن، لم يعد معركة سيطرة في الحديدة أو مأرب أو صنعاء أو الجوف أو البيضاء أو شبوة أو على الحدود مع جيزان ونجران وعسير، ولم تعد معركة أسلحة نوعية (صواريخ ومسيّرات ودفاع جوي)، حيث فرض أبناؤه موقفهم وموقعهم في أصعب حرب شُنّت عليهم، ودافعوا وانتصروا، من الطبيعي أنهم سوف يفرضون أنفسهم وموقفهم وموقعهم بعد انتهاء هذه الحرب، لاعبين أقوياء يحمُون حقوقهم وسيادتهم وثرواتهم ويصونونها[6].

القوات البحرية اليمنية مفاجأة العام الجديد:

على مدى السنوات السبع الماضية شكّل حصار «التحالف» لليمن، وتحَكُّمه في المنافذ البحرية والجوية والبرية وَرَقةً استطاع من خلالها زيادة الضغط على صنعاء التي بدورها عملت على بناء قوات بحرية وصناعة العديد من الأسلحة البحرية.

خلال سنوات الحرب الماضية اكتنف الغموض القدرات البحرية لقوات صنعاء، قبل أن يكشف الناطق الرسمي باسم القوات المسلحة العميد «يحيى سريع» خلال

مؤتمر صحفي في 21 مارس 2021م عن عدد العمليات التي نفذتها قوات صنعاء البحرية، والتي بلغت (34) عملية بحرية خلال الست السنوات الماضية من الحرب في اليمن، أهمها: استهداف السفينة الإماراتية «سوفت» في 2016، وكذلك «بارجة الدمام» التابعة للسعودية في يوليو من العام 2018م.

في مارس 2021م، نفذت وحدات بحرية تابعة لقوات صنعاء عملية عسكرية واسعة في القطاع الشمالي للبحر الأحمر، وبالقرب من الحدود السعودية في خطوة تشير إلى دخول القوات البحرية مسرح العمليات رسميًا. وفي 19 أكتوبر 2021م قامت القوات البحرية اليمنية باستعراض بحري نفذته العشرات من الزوارق البحرية في الحديدة احتفاءً بالمولد النبوي الشريف.

التطور الأهم فيما يخص القوات البحرية اليمنية، جاء بعد أن كشف «العميد سريع» في 3 يناير 2022م على صفحته على «تويتر» أن «القوات المسلحة اليمنية» قامت بضبط سفينة شحن عسكرية إماراتية على متنها معدات عسكرية دخلت المياه اليمنية بدون أي ترخيص، وتمارس أعمالًا عدائية تستهدف أمن واستقرار الشعب اليمني.. محذرًا «تحالف العدوان» من أي حماقة يقوم بها ضد سفينة الشحن العسكرية الإماراتية، والتي يتواجد بداخلها طاقم السفينة من جنسيات دولية مختلفة، والتي تم الاستيلاء عليها وهي تمارس عدوانًا صارخًا ضد الشعب اليمني[7].

وفي تعليقه على الحادث، قال قائد لواء الدفاع الساحلي في الجيش اليمني اللواء الركن «محمد القادري» على صفحته في «تويتر»: «حذرنا التحالف أكثر من مرة أننا نرصد كل تحركاتهم، ومن يتجرأ أن يدخل مياهنا الإقليمية بدون الإجراءات المتعارف عليها دوليًا فسنوقفه عند حده»[8].

اعتبر العديد من الخبراء والمختصين، العملية تطوراً خطيراً في مسار الحرب، فقد وصف موقع «ذا درايف» الأمريكي، استيلاء «الحوثيين» على سفينة شحن عسكري إماراتية بالتطور اللافت، الذي قد يغير مجرى الحرب على اليمن.. مشيراً إلى أنه رغم استهداف من وصفهم بـ«الحوثيين» بشكل متكرر للسفن العسكرية في هذه المنطقة، وأبرزها سفينة «سويفت» التي كانت تشغلها البحرية الأمريكية في العام 2016، إلا أن عملية الاستيلاء على السفن تشير إلى تطور جديد.

وتوقع الموقع مزيدًا من التصعيد في سير هذه العمليات؛ ما قد يخلط أوراق التحالف للتوصل إلى تسوية تخدم أجندته[9].

بدوره أشار الباحث اليمني في الشؤون العسكرية والسياسية، العميد «عبد الغني الزبيدي»، إلى أن عملية ضبط السفينة أسقطت مفهوم الأمن الاستراتيجي للسعودية، مؤكدًا أنَّ «العملية تدلُّ على وجود إمكاناتٍ كبيرةٍ لدى القوات المسلحة اليمنية، وأن هناك جرأةً في اتخاذ قرار احتجاز السفينة العسكرية»[10].

امتلاك قوات «الجيش اليمني واللجان الشعبية» هذه الإمكانيات العسكرية التي تؤهلها للسيطرة على سفن في مياه البحر الأحمر، تطور في الحرب اليمنية، ما يعني أن وحداتها الخاصة المزودة بزوارق سريعة، وقدرات عالية على الرصد والمتابعة، يمكن أن تتحكم بالملاحة البحرية في البحر الأحمر، ومضائقه، خاصة باب المندب. العام الجديد سيكون حافلًا بالمفاجآت سواء في حرب اليمن، أو على الجبهات الأخرى في فلسطين والعراق ولبنان[11].

الملف السياسي والتسويات:

بات من المؤكد أن المشهد السياسي في اليمن يتجه لمزيد من التعقيد وانسداد الأفق السياسيّ أمام أي تسويات محتملة؛ نتيجة عدم جدية «المجتمع الدولي» في إنهاء الصراع في اليمن، وفشل المبعوث الأممي في إحراز أي تقدم في هذا الملف، وفي ظل تصعيد التحالف من عملياته العسكرية، وتشديد الحصار على المطارات والموانئ اليمنية، وتداعيات ذلك على الجوانب الإنسانية في اليمن، الذي يمر بأسوأ أزمة إنسانية على مستوى العالم في العصر الحديث، بحسب توصيف الأمم المتحدة.

أولًا: على المستوى الدولي:

لم يعد الشعب اليمني يعوّل آمالًا على مجلس الأمن والمجتمع الدولي عمومًا في إنهاء الحرب التي تدور في البلاد منذ نحو سبع سنوات، ومنبع هذا اليأس عائد إلى تجارب السنوات الماضية التي أثبتت أن المنظمات والمجتمع الدولي، لا يمكن أن يكونوا وسيطًا نزيهًا ولا طرفًا محايدًا، خاصة بعد حملة التهديد والمقاطعة

التي تتعرض لها منظمة الأمم المتحدة من قبل الدول الممولة لأنشطتها الإنسانية (أمريكا ودول الخليج)، وكذلك بعد خضوعها للتهديد بقطع المال وإجبارها على إسقاط دول التحالف من القائمة السوداء لقتلة الأطفال.

ترى معظم الجهات الرسمية في صنعاء التي تواصل معها «منتدى مجال» أنه طالما استمرت المنظمة الدولية والمجتمع الدولي بنفس العقلية السابقة فإن المصير المحتوم لكل دعواتها وتحركاتها هو الفشل، وأن المبعوث الأممي الرابع إلى اليمن، طالما سلك مسلك سابقوه، فإن كل جهوده ستفشل كما فشلت جهود سابقيه خلال سبع سنوات من الحرب، تخللتها عدة جولات من المفاوضات. كما أكدت تلك الجهات الرسمية أن المجتمع الدولي ممثلا بمجلس الأمن، فشل فشلاً ذريعًا في كثير من المحطات، ولم تصمد دعواته وقراراته لوقف إطلاق النار، كما تتهم تلك الجهات الرسمية العديد من الدول ذات النفوذ الكبير على «مجلس الأمن» بأنها جزء مما تسميه العدوان على اليمن، وأنها طرف ولو بشكل غير مباشر مع تحالف الحرب على اليمن.

لذلك -وبحسب تلك المصادر- لا أمل بوقف إطلاق النار، لاسيما أن المجتمع الدولي متورط في دعم الدول التي تقود تحالف الحرب على اليمن، حتى وإن حاول أن يظهر أنه ليس طرفًا فيها، وأنه ومن خلال العديد من التجارب السابقة لا توجد إرادة حقيقية لدى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإنهاء الحرب على اليمن، والضغط على دول التحالف لعدم استخدام القضايا الإنسانية كجزء من الحرب ولم تقدم نفسها يومًا كطرف مستقل بعيدًا عن شروط التحالف ورؤيته للحل، ولا مشروع لتحقيق سلام شامل يجنب اليمن ويلات الحرب.

كما تؤكد تلك الجهات الرسمية أن صنعاء سُتقابل بالرفض المطلق كلّ الطروحات والمقاربات السياسية لأيّ (صفقات ومساومات) يبقي فيها الحصار الخانق، واستباحة السيادة والتدخّل في شؤون البلد والشعب، لا سيما أن مجريات الأحداث باتت اليوم ترجّح كفّتها، مع استحالة تحقيق أهداف «العدوان». وحين تضع صنعاء هذا السّقف، فهي تضعه من موقع قوة شعبية وسياسية وعسكرية لا ينكرها الأميركيّون أنفسهم، بحسب شهادة المبعوث الأميركيّ لليمن، «ليندر كينغ»، الذي قال لإحدى الإذاعات الأميركية إنَّ «أنصار الله قوة عسكرية قوية لا يمكن تجاهلها»[12].

لكـن صنعـاء في ذات الوقـت لا تنكـر أن المتغـيّر الـدولي في كلّ مـا طـرح خـلال الأشـهر الماضيـة هـو المقاربـة الروسـية لحـل الأزمـة في اليمـن، والتـي قـد تكـون مـؤشرًا عـلى تشـكّل قناعـة دوليـة جديـدة لحلّهـا، في ظـل جمـود المقاربـات الأمريكيـة السـعودية والبريطانيـة والأمميـة. حيـث قـدم النائـب الأول لمنـدوب روسـيا الدائـم لـدى الأمـم المتحـدة، «دميـتري بوليانسـكي» خـلال جلسـة «مجلـس الأمـن الـدولي» في نوفمـبر المـاضي، مقترحًـا جديـدًا يقـضي بإلغـاء القـرار الـدولي 2216، والبحـث عـن أسـس جديـدة للتسـوية السياسـية، بعيـدًا عـن منطـق فـرض العقوبـات وزيـادة الضغـط عـلى طـرف معـين مـن أطـراف النـزاع، مـع الحفـاظ عـلى الـدور المركـزي للأمـم المتحـدة، بعيـدًا عـن المصالـح الضيقـة لـدول الغـرب، والمسـاهمة البنّـاءة مـن قبـل دول المنطقـة[13]. وقـال «بوليانسـكي» بصريـح العبـارة: «الواقـع الجديـد هـو أنَّ المشـهد السـياسي وميـزان القـوى في الجمهوريـة شـهدا تغـيرات ملموسـة، ولم يعـد قـرار مجلـس الأمـن رقـم 2216 متوافقًـا معهـا.. وعـلى مجلـس الأمـن إعـادة النظـر في أسـس التسـوية السياسـية مـع الحفـاظ عـلى الـدور المركـزي للأمـم المتحـدة».

الموقـف الـروسي لاقـى ارتياحًـا في الأوسـاط السياسـية في صنعـاء، إذ أشـاد عضـو المجلـس السـياسي الأعـلى «محمـد عـلي الحـوثي» بالموقـف الـروسي، واعتـبره «موقفًـا مسـؤولًا ينبـئ عـن تشـخيص حقيقـي للواقـع الـذي تواجهـه الجمهوريـة اليمنيـة مـن الغطرسـة الأميركيـة الفرنسـية البريطانيـة»[14].

في المقابـل، لا تـزال رباعيـة التحالـف المعنيـة باليمـن (أمريـكا وبريطانيـا والسـعودية والإمـارات) تراهـن عـلى ثنائيـة التصعيـد العسـكري والضغـط بالعقوبـات والحصـار، رغـم أنَّ سـنوات الحـرب أثبتـت فشـل هـذه الآليـات والأدوات، وجـاءت بنتائـج عكسـية تمامًـا لما كان يريـده التحالـف، وهـو القضـاء عـلى «أنصـار اللـه» الذيـن أصبحـوا قـوة لا يمكـن القفـز عليهـا لا سـلمًا ولا حربًـا، بـل وأصبـح الجيـش اليمنـي واللجـان الشـعبية يشـكلون تهديـدًا اسـتراتيجيًا للسـعودية بعـد سـنوات مـن المواجهـات وحـرب الاسـتنزاف التـي خاضتهـا صنعـاء ضـد السـعودية، حتـى بـات مخـزون الذخائـر مـن منظومـات الدفـاع الجـوي في السـعودية يوشـك عـلى النفـاد، وفقًـا لصحيفـة «وول سـتريت جورنـال».

تطور ملفت في موقف أمريكا من حرب اليمن.

كان لافتًا ما يمكن أن نطلق عليه تغيراً في النظرة الأمريكية للقضية اليمنية، وهذا ما يمكن استنتاجه من خلال المقابلة التي أجراها المبعوث الأمريكي الخاص إلى اليمن «تيموثي ليندركينغ» مع صحيفة «ذا ورلد» الأمريكية التي قال فيها: إن ما يدور في اليمن منذ سبع سنوات «صراع أهلي» بين أطراف يمنية، لكن تعقيداته تكمن في وجود جهات خارجية، حسب وصفه.. مضيفًا «إن تحييد الأطراف والجهات الخارجية وإبعادها عن الصراع هو جزء مهم من الحل، من وجهة نظر البيت الأبيض، ومن ثم الضغط على الأطراف المتحاربة لجعلهم يدركون أن أهدافهم ستتحقق بشكل أفضل عبر المفاوضات بدلًا من الاستمرار في القتال الذي سيؤدي إلى أسوأ أزمة إنسانية في العالم».

وأكد «ليندر كينغ» أن السعودية ليست المتورط الوحيد في الصراع الدائر، فدول الخليج الأخرى متورطة أيضًا بطريقة أو بأخرى، لكنه اعتبر أن القضية الرئيسية هي إيران التي تلعب دورًا ضارًا للغاية في هذا الملف حسب وصفه. واختتم «ليندر كينغ» مقابلته بالاعتراف بأن «الحوثيين» أصبحوا قوة عسكرية على الأرض، ويجب علينا أولًا وقبل كل شيء التعامل مع حقيقة أنهم قوة عسكرية على الأرض، وهذا ما تعتقده الولايات المتحدة، وبالنسبة لأي مفاوضات ندعمها من الواضح أن الحوثيين سيستمتعون بهذا المستوى من الاعتراف بقوتهم»[15].

إعادة ترتيب أوراق شرعية هادي:

أثبت الواقع أن الأطراف اليمنية المنضوية تحت راية التحالف، تعاني العديد من الإخفاقات السياسية، على رأسها فشل التحالف في تنفيذ اتفاق الرياض الموقع في 2019م، وعدم قدرة ما تسمى «الشرعية» على العودة والتواجد فوق الأراضي اليمنية التي يسمونها محررة، فضلاً عن تعدد القوى والمكونات السياسية والعسكرية، وزيادة حجم الخلافات فيما بينها يومًا بعد آخر، والتي وصلت ذروتها بعد طرد قوات الانتقالي وزراء الشرعية من عدن منتصف العام الماضي وهروبهم من عدن إلى السعودية.

بدورها تحاول دول التحالف والعديد من القوى الدولية، لَمْلَمة الخلافات بين أطراف الشرعية والعمل على جمعها تحت راية واحدة كخطوة استباقية لأي مفاوضات مقبلة مع صنعاء، بحيث تبدو كطرف واحد يستطيع مواجهة تحالف صنعاء المكون من أنصار الله وحلفائهم والمؤتمر وحلفائه، وفي هذا الإطار جاء تأكيد سفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، منتصف ديسمبر كانون أول الماضي، على دعمهم لرئيس حكومة هادي، الذي تتحدث العديد من الأطراف الدبلوماسية بأن السعودية تعمل على تسويقه كبديل لشرعية هادي ونائبه «علي محسن الأحمر». وفي ذات اللقاء دعا السفراء إلى السير في اتفاق شامل لوقف إطلاق النار في اليمن، معربين عن دعمهم الكامل لـ «معين عبد الملك» في توفير الخدمات الأساسية وتعزيز عمل المؤسسات وتحقيق الإصلاحات الاقتصادية في خطوة وصفت بمثابة ضوء أخضر لـ «معين» للسير في موكب السعودية التي تعيد ترتيب «الشرعية» وسط معارضة من «هادي» ونائبه اللذان يخشيان فقدان مصالحهما من ريعان الحرب على اليمن[16].

كان لافتًا أن لقاء سفراء الدول الخمس جاء مع «معين عبد الملك»، وتجاهل لقاء الرئيس المنتهية ولايته «عبد ربه منصور هادي»، لكن وبحسب العديد من المصادر الإعلامية، فإن اللقاء يأتي ضمن مساعٍ سعودية لتأطير «معين عبد الملك» دوليًا؛ للقيام بمهام هادي الذي أصبح مؤخرًا معزولًا حتى من لقاء القيادات السعودية وآخرهم «خالد بن سلمان»، الذي استدعى معين من عدن للتشاور حول تغيرات مرتقبة في صفوف حكومته قد تطال -بحسب تقارير إعلامية- وزارات الخارجية والدفاع، أبرز مرتكزات «هادي» و«محسن»، إلى جانب تغيير محافظي المحافظات النفطية والتي كان أول تغيير محافظ شبوة أواخر ديسمبر.

بحسب مصادر مطلعة، قد يشهد هذا العام قيام التحالف بتغيرات جذرية فيما تسمى «الشرعية»، تتضمن الإطاحة بقوى أساسية في التحالف، يحُملها التحالف مسؤولية الفشل الشامل في اليمن خلال السنوات السبع الماضية، وإعادة تمكين قوى جديدة يعول عليها التحالف في إحداث تغيرات أساسية في المشهد اليمني، كما تقول تلك المصادر أن تغيير محافظ شبوة «بن عديو» المحسوب على «حزب الإصلاح» (الإخوان المسلمين- فرع اليمن) وتعيين محافظ من حزب المؤتمر محسوب على

الإمـارات، وكذلـك مـا تشـهده «محافظـة حضرمـوت» من حـراك، مـا هـي إلا الإرهاصات الأولى للتغـيرات الجذريـة التـي سـتحدث خـلال العـام الجديـد.

ثانيًا: المصالحة الداخلية:

لا شـك أن اليمـن بحاجـة ماسـة إلى مصالحـة وطنيـة شـاملة، خاصة في ظـل الظروف التـي يمـر بهـا. حيـث حـددت «الرؤيـة الوطنيـة لبنـاء الدولـة اليمنيـة الحديثـة» في محورهـا الأول «المصالحـة الوطنيـة الشـاملة والحـل السـياسي»، البـدء بإجـراء مصالحـة سياسـية بـين المكونـات السياسـية والأحـزاب في الداخـل كمرحلـة أولى وشرط أسـاسي للانتقـال إلى إجـراء المصالحـة مـع القـوى السياسـية التـي تعمـل مـن الخـارج[17].

كمـا تـم تحديـد الغايـة، بأنهـا إجـراء مصالحـة وطنيـة شـاملة عـلى قاعـدة العدالـة وجـبر الـضرر، وهـو الأمـر الـذي لا يمكـن تحقيقـه إلا مـن خـلال التوصـل لحـل سـياسي سـلمي يحقـق السـلام ويقـوم عـلى احـترام السـيادة والمصالـح العليـا للوطـن.

وتضمـن المحـور أربعـة أهـداف اسـتراتيجية؛ لتهيئـة الظـروف المناسـبة للحـوار والمصالحـة الوطنيـة ينضـم فيهـا جميـع الأحـزاب والتنظيـمات والمكونـات السياسـية التـي ترغـب في الحـوار والمصالحـة، بنـاء عـلى توفـير المتطلبـات اللازمـة لإجـراء الحـوار كـما يتـم في تلـك المرحلـة اسـتنهاض القيـم الوطنيـة والأخـوة الإنسـانية والإسـلامية لـدى المجتمـع والأطـراف السياسـية ودفعهـم للتوجـه نحـو السـلام.

أمـا المصالحـة الوطنيـة عـلى مسـتوى الداخـل؛ فذلـك لتهيئـة أجـواء ومناخـات مناسـبة يتـم بعدهـا دعـوة القـوى والأطـراف المتواجـدة في الخـارج للعـودة والتصالـح معهـم، وإيجـاد حلـول لأي مشـاكل قـد تعترضهـم وضـمان حريتهـم وأمنهـم وممارسـة أنشـطتهم في الداخـل بمـا لا يتعـارض مـع المصالـح الوطنيـة العليـا. والهـدف الثالـث: هـو اسـتئناف العمليـة السياسـية وتحقيـق السـلام العـادل الـذي يحفـظ للشـعب اليمنـي كرامتـه وسـيادته واسـتقلاله ووحدتـه وحقـه في الاختيـار، ويسـتند هـذا الهـدف عـلى القـوى والمكونـات السياسـية التـي سـيتم التصالـح معهـا وتعـود لممارسـة دورهـا السـياسي بشـكل طبيعـي، ويرتكـز ذلـك عـلى إنجـاز رؤيـة وطنيـة شـاملة للسـلام والمصالحـة، وتكويـن شـبكات وطنيـة لدعـم السـلام العـادل ودعـم المفاوضـات، وتفعيـل دور الوفـد الوطنـي في التعريـف بمبـادئ الحـل السـياسي عـلى مسـتوى الخـارج.

والهدف الرابع: في هذا المحور هو تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة وفق أسس ومرجعيات جامعة، ومؤشر نجاح ذلك هو توقيع اتفاقية المصالحة، ويتأتى ذلك بإجراءات معلنة، منها العفو العام وتطبيقها على كافة المستويات، وكذا تطوير الخطاب الإعلامي باتجاه المصالحة والشراكة والتوافق.

وانطلاقًا من ذلك، تم تشكيل فريق المصالحة الوطنية الشاملة والحل السياسي بقرار من الرئيس «مهدي المشاط»، ودشّن الفريق أعماله في 8 سبتمبر 2019م بصنعاء، بعقد أول اجتماع لمناقشة آلية عمل الفريق في تحقيق المصالحة الوطنية والحل السياسي الشامل، وتعزيز الأمن والاستقرار، والحفاظ على الوحدة الوطنية.

وأكد رئيس الفريق «يوسف الفيشي»: أن الفريق يهدف لقطع الطريق على معوقات الوصول إلى حلول يمنية خالصة للمشكلات السياسية التي كانت جميعها نتاجًا للتدخل الخارجي وسرقته للتحولات الإيجابية في تاريخ اليمن المعاصر.. لافتًا إلى قدرة اليمنيين على تحقيق مصالحة وطنية لخوض تجربة سياسية ناجحة بالاستفادة من التجربة الراهنة في ظل العدوان والحصار والتجارب اليمنية المتراكمة في البحث عن الدولة والاستقرار والاستقلال القائم على جهود أبناء اليمن الواحد[18].

وبحسب «الفيشي» فإن عمل فريق المصالحة سيحدد الكثير من الملامح السياسية للدولة ونظام الحكم المحلي الناتج عن تكامل الجهود والرؤى الوطنية لليمن الموحد، ويحقق المصالحة الوطنية بين مكونات الطيف السياسي اليمني وقواه وفئاته، منطلقًا من قيم العدالة والاستقلال وجبر الضرر والسلم والسلام.

ويرى مراقبون: أن المجتمع الدولي يقوم بدور سلبي فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية في اليمن، بل وساهم في تأجيج الصراع، وهو ما أكده رئيس فريق المصالحة الوطنية الذي دعا المجتمع الدولي إلى إصدار قرار بالمصالحة اليمنية بدلا من دق طبول الحرب في اليمن وليبيا وسوريا والعراق.

كما واصلت صنعاء تشكيل اللجان الرئاسية والمركزية والفرعية في المحافظات؛ للتواصل مع المنخرطين في صفوف التحالف، وتسهيل عودتهم إلى الصف الوطني، فيما استقبل فريق المصالحة الوطنية الشاملة والحل السياسي عدد من دُفع العائدين.

ثالثا: المصالحة القبلية:

نظـرًا لأهميـة دور القبيلـة اليمنيـة حرصـت صنعـاء عـلى إشراك القبائـل في المصالحة الوطنيـة؛ لـما تمتلكـه مـن منظومـة قيـم تحـث عـلى التسـامح والعفـو وعـدم الانتقـام وأسـلاف وأعـراف لحـل النزاعـات والصراعـات والثـارات المسـتعصية، خاصـة أن المجتمـع اليمنـي هـو مجتمـع قبـلي.

وقـد سـلكت صنعـاء في مصالحاتهـا الداخليـة مـع القـوى القبليـة اسـتراتيجية ذات شـقين: الأول: تحشـيد أنصارهـا مـن القبائـل والمتضرريـن مـن عمليـات التحالـف ومـن يـرون في «عاصفـة الحـزم» عـدوان عـلى بلدهـم. والثـاني: عقـد اتفاقيـات مـع القـوى القبليـة غـير الراغبـة في الانخـراط في الحـرب بضـمان حيادهـا وحفـظ حقوقهـا وصيانـة ممتلكاتهـا. وبهـذا ضمنـت صنعـاء وضـع هـذه الكتـل القبليـة غـير الموالية لهـا في وضـع غـير معـادٍ لهـا، كـما أنـه يحـرم التحالـف ومـن معـه مـن دعـم تلـك القـوى القبليـة.

لم تكـن القـوة العسـكرية هـي العامـل الوحيـد في تحقيـق قـوات الجيـش اليمنـي واللجـان الشـعبية خـلال العـام الماضي العديـد مـن الإنجـازات العسـكرية، كتحريـر نهـم ومحافظـة الجـوف ومعظـم محافظـة مـأرب وثـلاث مديريـات مـن محافظـة شـبوة ومحافظـة البيضـاء بالكامـل، فبحسـب البيانـات العسـكرية لناطـق الجيـش اليمنـي العميـد «يحيـى سريـع»، فقـد لعبـت المصالحـات التـي عقدتهـا صنعـاء مـع القـوى القبليـة في هـذه المناطـق دورًا هامًـا في تمكـين قـوات صنعـاء وتجنيـب مناطقهـم ويـلات الحـرب.

شـكلت هـذه الاسـتراتيجية فارقًـا مهـما في المسـار العسـكري عـلى السـاحة اليمنيـة، ووفقًـا لتقريـر الباحـث الأمريـكي «مايـكل هورتـون»، فـإن أنصـار اللـه يعتمـدون عـلى التفـاوض والتصالـح مـع القبائـل بشـكل أسـاسي.. حيـث يقـول: «تـدرك قيـادة الحوثيين، مثـل أي حكومـة فعالـة في اليمـن، أن التسـويات المتفـاوض عليهـا هـي المفتـاح لكسـب الحلفـاء القبليـين. بـدون هـذه التحالفـات القبليـة، لا يمكـن لمجموعـة واحـدة السـيطرة عـلى شـمال اليمـن أو اليمـن ككل».

وبحسـب التقريـر يعتـبر الفـوز دون قتـال أحـد الركائـز الأساسـية لاسـتراتيجية الحوثيـين، ومـع ذلـك عندمـا تفشـل المفاوضـات يسـارع الحوثيـون إلى شـن هجـمات

برية جيدة التنسيق، تليها المزيد من المحاولات للتفاوض على التحالفات. يتمثل نهج الحوثيين في معظم أنحاء اليمن في تقديم الجزرة، ثم العصا، ثم الجزرة الأخرى، وأخيراً الهراوة. وأضاف: «ساعد هذا النهج، إلى جانب الفطنة العسكرية للحوثيين، في جعلهم أقوى قوة سياسية وعسكرية في اليمن»[19].

الملف الإنسـاني:

ترى معظم الجهات الرسمية في صنعاء أن دول التحالف - وبتواطؤ من أمريكا وبريطانيا- تستخدم الموضوع الإنساني ضمن أوراق الحرب، وتعمل من خلال حصارها البري والبحري والجوي الذي تفرضه على اليمن كأوراق ضغط على صنعاء؛ لتحقيق ما عجزت عن تحقيقه بالآلة العسكرية. وتشير تلك الجهات الرسمية إلى ما كشفه رئيس الوفد الوطني المفاوض «محمد عبدالسلام»، بعد فشل مفاوضات الكويت بين القوى اليمنية التي جرت العام 2017م والتي قال فيها: «إن السفير الأمريكي لدى الكويت هدّد الوفد الوطني المفاوض في حال رفضه الحلول المقدمة لإنهاء الحرب في اليمن فإن التحالف سيعمل على استهداف الاقتصاد اليمني حتى لا يساوي الريال اليمني قيمة الحبر المكتوب عليه».

خلال العام الماضي كان هناك العديد من التصريحات الرسمية لحكومة صنعاء، تتهم دول التحالف ومعها معظم المنظمات الإنسانية بأنها تضغط بالورقة الإنسانية لوقف ما تسميه عملية استكمال تحرير محافظة مأرب، وتقول: إن إعلان برنامج الأغذية العالمي، التابع للأمم المتحدة منتصف ديسمبر الماضي، أنه سيخفّض الحصص الغذائية في اليمن لثمانية ملايين شخص بسبب نقص التمويل، يأتي في ذات السياق.

كما تتحدث تلك المصادر بأن الاستهداف المتكرر من قبل التحالف لمطار صنعاء الدولي، ثم تحذيره في 20 كانون أول للمنظمات الدولية والإغاثية العاملة باليمن بإخلاء مقراتها في مطار صنعاء، وإخراج التحالف للمطار عن الخدمة بعد تلك التحذيرات بساعات، وكذلك إعلان دول التحالف عبر المتحدث الرسمي، تركي المالكي، بأن نقاشات تجرى مع رئيس حكومة هادي، «معين عبد الملك»، لترتيب

استخدام المطارات السعودية كخيار بديل لمطار صنعاء، وأن المطارات السعودية جاهزة لاستقبال المعونات ونقلها برًا إلى داخل اليمن. وفي ذات المؤتمر لم يفصح عن دوافع التحالف من تحويل الرحلات المتجهة إلى اليمن إلى مطارات سعودية، مع أن بلاده تحكم قبضتها على مطارات حيوية جنوب وشرق اليمن، وما إذا كان لسبب اقتصادي أم في إطار تشديد الحصار على اليمن.

لكن مصادر رسمية يمنية، أكدت لـ«منتدى مجال» أن كل هذه التحركات تأتي في سياق تعويض الفشل العسكري المستمر للتحالف منذ سنوات، واستخدامه للجانب الإنساني ضمن الأوراق والملفات العسكرية.. مؤكدةً في ذات الوقت أنها تتوقع استمرار هذا النهج خلال العام 2022م، وخاصة في حال استمرت الأمم المتحدة في التواطؤ والتغاضي عن كل أعمال التحالف المخالفة للقوانين الدولية والإنسانية، وكذلك استمرار صنعاء بالتصعيد العسكري أكثر من السابق وهو ما لم تستبعده تلك المصادر.

وحيال موقف صنعاء المتشائم تجاه الأمم المتحدة، تقول تلك المصادر: إن من أوضح الأمثلة على صحة توصيفها للأمم المتحدة يعكسه القرار الصّادم للأمين العام للأمم المتحدة، والمتمثّل بإخراج السعودية من قائمة العار «القائمة السوداء لقتلة أطفال اليمن»، وكذلك في جريمة اغتيال الإعلامي السعودي، جمال خاشقجي؛ لأن القانون الدولي لم ينشأ على قواعد أخلاقية، ولا على أُسس إنسانية بحتة، أو حتى قانونية، بحيث تُعاقَب الحكومات ويُعاقَب القادة المذنبون وفقًا لنصوص القانون الدولي وبنوده، وبحسب ما اقترفوا من جُنحة وجُرم، لأنَّ كُل تلك القوانين يستطيع قادة الدول المُتنفّذون في العالم تكييفَها ومواءمتَها بحسب مصالحهم الاقتصادية، وأحيانًا بحسب أهوائهم وأمزجتهم[20].

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها التنبؤ بأن العام 2022م، سيشهد تصعيدًا عسكريًا كبيراً، يكون لصنعاء فيه اليد الطولى على الأقلّ، هذا ما توحي به الرسائل السياسية، إذ هدَّد كبير المفاوضين اليمنيين ورئيس الوفد المفاوض، محمد عبد السلام، تحالف الحرب على اليمن بـ«أسوأ العواقب» في ظل استمرار التصعيد وذلك بعد جريمة العدوان في المحويت التي راح ضحيتها 10 مدنيين، بينهم أطفال، منتقدًا تواطؤ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مع تحالف

العدوان، والصّمت عن استهداف المدنيين والأعيان المدنية.

وكان وزير الدفاع، اللواء الركن «محمد ناصر العاطفي»، قد توعّد تحالف العدوان بـ«مصير أسود ينتظرُهم، بعد أن أصبحت المنايا تحيطُ بهم من كُلّ جانب».. مبينًا أنَّ «نيرانَ لهب محرقة أشدُّ عتوًا وغضبًا من نيران البراكين المتفجرة، وستلتهمُ عروشهم وتسحقُها».

وأكد اللواء العاطفي: أنه لا تراجع عن مسار تحرير واستعادة ما تبقى في محافظة مأرب من أيدي المحتلين، قائلاً: «لو اجتمعت كلّ قوى الأرض ضدنا، لن تثنيَ يمن الإيمان والحكمة وجيشه ولجانه عن المضي في استكمال تحرير ما تبقّى من أرضنا»[21].

وفي ذات السياق، اعتبر القيادي في حركة أنصار الله وعضو المجلس السياسي الأعلى «محمد علي الحوثي»، الاستهداف المتكرر لمطار صنعاء الدولي الذي جُهز لنقل المرضى اليمنيين والمسافرين إرهاب بحق الجمهورية اليمنية. وأضاف في تغريدات له على «تويتر»: نتوقّع عدم اتخاذ الأمم المتحدة موقفًا ضد هذه الجريمة، كما هي عادتها أمام جرائم الحرب التي ارتكبها العدوان الأمريكي – السعودي، وأن يدعي التحالف أنه ليس من قام بإغلاق المطار، ليتنصل عن جريمة الحرب التي ارتكبها.

الحوثي أشار إلى أن المال السياسي هو المحرّك للأمم المتحدة ومنظماتها، ومجلس الأمن ومصالح أعضائه «فلا نستبعد إدانة الجمهورية اليمنية، الضحية بدلا عن المجرم المستهدف للمطار».. موضحًا أن «الطائرات المسيّرة لا تحتاج إلى مدرجات، وكل ما يقوم به تحالف العدوان وحلفاؤه من استهداف للمطار أو الأعيان المدنية طيلة السبع سنوات هي جرائم حرب، تفقد الإحساس بجرمها لدى المجتمع الدولي والإدانة، بسبب المال السياسي السعودي – الإماراتي فقط»[22].

وفي سباق متصل توعّدت صنعاء على لسان وزير خارجيتها المهندس «هشام شرف عبد الله»، بمقاضاة دول التحالف أمام المجتمع الدولي؛ لما خلفوه من أضرار ومعاناة للمرضى الذين تُوفوا جراء حصارهم لمطار صنعاء، واعتبرت الخارجية اليمنية استهداف الطيران لمطار صنعاء وإخراجه عن الجاهزية، محاولة جديدة للضغط عبر ورقة إنسانية.

مـا يـثـر الاسـتغراب في هـذا الموضـوع، هـو الصمـت الأممـي الرسـمي، فلـم يصـدر حتـى الآن أي بيـان رسـمي يديـن هـذا العمـل، ويكشـف مخالفتـه للقانـون الـدولي، بـل كـما تقـول المصـادر الرسـمية أن مطـار صنعـاء بـات حكـرًا عـلى المنظـمات الدوليـة منـذ إغلاقـه مـن قبـل التحالـف، بينـما حـرم الشـعب اليمنـي مـن خدماتـه، وأن المنظـمات الدوليـة وخاصـة الأمـم المتحـدة لهـا تواجـد دائـم ورحـلات يوميـة مـن وإلى المطـار، لكنهـا لم تصـدر أي رد عـلى مزاعـم التحالـف بشـأن وجـود مخالفـات للقانـون الـدولي.

أمـا المفوضيـة الأوروبيـة فلـم تسـلك مسـلك الصمـت الأممـي، بـل أكّـدت في بيـان صـادر عنهـا في النصـف الثـاني مـن ديسـمبر المـاضي، إدانتهـا لهـذا التصعيـد السـعودي، وضرورة إبقـاء مطـار صنعـاء مفتوحًـا أمـام العمليـات الإنسـانية، واتخـاذ تدابـير لحماية المدنيـين. وأنهـا تدعـم جهـود المبعـوث الخـاص للأمـم المتحـدة باتجـاه عمليـة سـلام شـاملة ومسـتدامة[23].

كـما كان لافتًـا الموقـف الإنسـاني للبابـا فرنسـيس في 25 مـن ديسـمبر المـاضي في رسـالته بمناسـبة عيـد الميـلاد، حـين قال: المـآسي «الهائلـة» و«المنسـية» الجارية في سـوريا واليمـن في خضـم النزاعـين اللذيـن أوديـا بحيـاة «عـدد كبـير مـن الضحايـا وعـدد لا يحـصى مـن اللاجئـين». وأضـاف البابـا مـن سـاحة القديـس بطـرس في «رومـا» خـلال اسـتعراضه التقليـدي لصراعـات العـالم قبـل مباركـة المدينـة والعـالم كـما يفعـل كل عـام «نسـمع صرخـة الأطفـال ترتفـع في اليمـن حيـث تجـري بصمـت ومنـذ سـنوات مأسـاة مروعـة نسـيها الجميـع، ويقتـل النـاس كل يـوم»[24].

ملف الأســـرى:

يعـد ملـف الأسرى مـن الملفـات الإنسـانية التـي ينبغـى ألّا تخضـع لأي مماطلـة أو حسـابات سياسـية، بـل تتطلـب بـذل الجهـود مـن الأطـراف اليمنيـة والدوليـة لمعالجتـه وإطـلاق جميـع الأسرى. وهـو مـا أكدت عليـه مفاوضات السـلام التي عقـدت في العاصمة السـويدية «سـتوكهولم» بـين الأطـراف اليمنيـة برعايـة أمميـة، حيـث تـم الاتفـاق عـلى أن ملـف الأسرى ملفًـا إنسـانيًا ولا يخضـع لأي حسـابات سياسـية أو أمـور أخـرى، كـما تـم الاتفـاق عـلى إطـلاق سراح جميـع الأسرى والمعتقلـين والمفقوديـن والمحتجزيـن تعسـفيًا،

والمخفيين قسريًا، والموضوعين تحت الإقامة الجبرية على ذمة الأحداث لدى جميع الأطراف بدون أي استثناءات أو شروط؛ وذلك بهدف حل القضية بشكل كامل ونهائي[25].

وعلى الرغم من أن كشوفات الطرفين تضمنت أكثر من 15 ألف أسير، لكن الملاحظ أنه ومنذ توقيع الاتفاق في 2018م لم يتم سوى إبرام صفقة واحدة تبادل فيها الطرفان أكثر من 1000 أسير خلال العام الماضي، في ظل تبادل الطرفين الموقعين على الاتفاق الاتهامات بتعطيله والتنصل منه، وساهم الموقف الأممي -الذي يُعتبر الراعي الرسمي للاتفاق- في عدم استكمال تبادل الأسرى حيث يتهمه طرف صنعاء بعدم كشف الطرف المعطل للاتفاق وعدم الضغط على الطرف الآخر بما يكفي لتنفيذ ما تم التوقيع عليه.

في السابع من نوفمبر الماضي عقدت اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى مؤتمرًا صحفيًا بصنعاء، كشفت فيه أن مجموع الأسماء المقدمة للأسرى والمعتقلين في كشوفات الطرف الآخر مع الملحقات بلغ تسعة آلاف و147 اسمًا، منها ألفان و171 اسمًا مكررًا، وألفا و144 اسمًا لأسرى تم إطلاق سراحهم مسبقا، وألفا و460 اسمًا وهميًا وغير مستكمل البيانات. وبينت اللجنة أن الأسرى لدى السعودية بلغ عددهم ألفًا و490 اسمًا في حين ذكر الطرف الآخر وجود 344 منهم فقط ولم يقدم أي إفادة عنهم مطلقًا، بل رفع بـ359 اسمًا ليست ضمن الكشوفات. وأن الأسرى لدى الإمارات ألفًا و531، لم يقدم الطرف الآخر أي إفادة عنهم مطلقا.

وذكر رئيس اللجنة «عبد القادر المرتضى»، أن الاتفاق مضبوط بآلية تنفيذية مزمنة تمر بمراحل، الأولى توقيع الاتفاق بتاريخ 15 نوفمبر الماضي، والتزام اللجنة بالموعد المحدد والتوقيع عليه في التأريخ نفسه، في حين ماطل الطرف الآخر في التوقيع عليه حتى 2 ديسمبر 2021م، فيما تضمنت المرحلة الثانية من الاتفاق تشكيل لجنة من الطرفين فور التوقيع للقيام بانتشال الجثث من جميع المناطق والجبهات، والتزمت اللجنة بذلك مع إبلاغ مكتب المبعوث أن الفريق جاهز، لكن الطرف الآخر لم يلتزم وحتى اليوم لم تقم هذه اللجنة بعملها.

وأشار إلى أن المرحلة الثالثة من الاتفاق تمثلت في تبادل الكشوفات في التاسع من ديسمبر 2018م، والتزمت اللجنة بالموعد المحدد وتم إبلاغ مكتب المبعوث الأممي

بجاهزية اللجنة، بينما الطرف الآخر لم يلتزم وتأخر يومين عن الموعد.

وتتضمن الخطوة الرابعة وفقًا لرئيس لجنة شؤون الأسرى، التزام الطرفين في الاتفاق برفع كشوفات صحيحة ودقيقة ومستكملة البيانات، فيما الطرف الآخر لم يلتزم وقدم كشوفات عشوائية وناقصة وأسماء وهمية، حيث كان الموعد النهائي لتسليم الإفادة عن الكشوفات 25 ديسمبر الماضي، وقد تم الالتزام بالموعد من قبل اللجنة.

الوساطة المحلية النموذج الناجح:

خلافًا لما عُرف في العالم عن اختصاص الجهات الرسمية والمنظمات الدولية بملفات الأسرى، لكن في اليمن لم تكن تلك الجهات هي المعنية الوحيدة، فقد لعبت الجهات القبلية والوجاهات الاجتماعية دورًا إن لم يكن أساسيًا فلا يقل عن دور الجهات الرسمية والمنظمات الدولية، ووفقًا للجنة الأسرى بصنعاء فخلال سنوات الحرب الممتدة من العام 2015م استطاعت الجهات الرسمية والمنظمات الأممية الإفراج عن (1100) أسير من الطرفين، بينما استطاعت الجهات الرسمية عبر التفاهمات المحلية والوساطات القبلية الإفراج عن (9000) أسير من الطرفين.

كثيرة هي الأسباب التي تمنع تنفيذ «اتفاق ستوكهولم» الموقع في العاصمة السويسرية في 2018م، وكل طرف من الأطراف يتهم الآخر بتعطيل الاتفاق، لكنه كان لافتًا تقديم صنعاء لصفقة أسرى شاملة، ففي الرابع من نوفمبر الماضي أكد رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى، الاستعداد للدخول في صفقة تبادل محلية واسعة تشمل عددًا من القيادات في ظل غياب الدور الأممي حاليًا في ملف الأسرى. وقال رئيس اللجنة في بيان نشر على الموقع الرسمي للجنة: «مستعدون للدخول في صفقة تبادل محلية واسعة للأسرى تشمل (محمود الصبيحي، وناصر منصور هادي) وغيرهما من القيادات، إذا كان لدى (مرتزقة العدوان) صلاحية في إتمام مثل هكذا صفقة»[26].

في 31 من ديسمبر المنصرم، نشر المرتضى على صفحته الرسمية بموقع «تويتر» أنه تم خلال العام 2021، نجاح 60 عملية تبادل محلية تحرر فيها 400 أسير

من أسرى الجيش واللجان الشعبية، وفي المقابل فشل 80 عملية تبادل محلية كان سيتحرر فيها 900 أسير من الطرفين؛ بسبب المنع السعودي المتكرر بين الحين والآخر لعمليات التبادل المحلية[27].

وشهد العام المنصرم الإفراج عن العديد من الأسرى بمبادرات يمنية قدّمها السيد «عبدا لملك بدر الدين الحوثي» بعد لقائه العديد من القيادات القبلية من محافظتي البيضاء ومأرب، ففي الرابع من نوفمبر قال رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى «بتوجيه من قائد الثورة السيد عبدالملك بدرالدين الحوثي، تم اليوم الإفراج عن جميع الأسرى من أبناء مديرية العبدية وعددهم 52 أسيراً». وفي 30 نوفمبر الماضي أفرجت اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى عن 31 أسير من أسرى مديريات محافظة البيضاء، تنفيذًا لتوجيهات قائد الثورة خلال لقائه بمشايخ ووجهاء محافظة البيضاء[28].

كما شهد العام الماضي عودة ظاهرة إعدام قوى تابعة للتحالف للعديد من الأسرى التابعين لصنعاء بشكل علني، ففي 14 نوفمبر تم إعدام 10 من الأسرى التابعين لصنعاء على يد قوات «طارق صالح» المدعومة من الإمارات في الساحل الغربي، ووفقًا لبيان صادر عن اللجنة الوطنية للأسرى بتاريخ 15 نوفمبر، قالت فيه: «أقدم مرتزقة العدوان الأمريكي السعودي في جبهة الساحل الغربي على إعدام 10 من أسرى الجيش واللجان الشعبية رميًا بالرصاص، في تصرف همجي وعدواني يتنافى مع أبسط الحقوق والأخلاق والقيم الدينية والإنسانية، ونحمل قيادة المرتزقة في الساحل الغربي والدول الداعمة لهم كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية إزاء هذه الجريمة الوحشية»[29].

الأوضاع السياسية والاقتصادية في مناطق شرعية هادي:

ساهمت العديد من الأسباب في تفاقم الوضع الاقتصادي في اليمن بشكل عام، وفي المناطق التابعة للتحالف وشرعية هادي بشكل خاص، على رأسها الحرب على اليمن، وما تبع ذلك من دمار هائل طال البنية التحتية، كما ساهمت السياسات الاقتصادية المتبعة في المناطق الخاضعة للتحالف والأطراف اليمنية الموالية له في

تأزيم الوضع الاقتصادي، فالتحالف العربي يمنع اليمن من تصدير النفط والغاز، كما أنه المسيطر الفعلي على الموانئ والمنافذ اليمنية.

كما ساهمت الإجراءات الاقتصادية التي قامت بها ما تسمى «شرعية هادي» في تفاقم الوضع الاقتصادي، وفي مقدمة تلك الإجراءات: طباعة المليارات من العملة اليمنية دون غطاء من العملة الصعبة، اتبعت ذلك بإصدار قرار في 25 يوليو2021م يقضي بمضاعفة الرسوم الجمركية على البضائع غير الأساسية، ونتيجة لهذا القرار ارتفع المبلغ الذي كان يتوجب على المستورد من 250 ريال لكل دولار أمريكي إلى 500 ريال.

سرعان ما استنكرت مجموعات وممثلو الشركات والأعمال من جميع أنحاء البلاد هذه الخطوة، محذرين من أن إجراء كهذا سيتسبب في تعطيل حركة البضائع التجارية، وارتفاع جميع أسعار السلع، وتقويض الأمن الغذائي أكثر في بلد يعتمد على الواردات للحصول على ما يصل إلى 90% من المواد الغذائية التي يستهلكها[30].

فيما أدانت سلطات صنعاء تلك الخطوة، وأعلنت أن كل الموانئ الخاضعة لها ما تزال تعتمد السعر الرسمي للصرف المعتمد من البنك اليمني المحدد ب250 ريال يمني لكل دولار، داعية التجار والمستوردين إلى إدخال السلع المستوردة عبر تلك الموانئ.

أسفرت السياسات الاقتصادية الخاطئة في المناطق الخاضعة لما تسمى «الشرعية» إلى انهيار الريال اليمني أمام العملات الأجنبية، فخلال الأشهر الأخيرة من العام الماضي بلغ سعر صرف الدولار 1700 ريال، بينما استقر سعر الصرف في المناطق الخاضعة لسلطات صنعاء عند 600 ريال لكل دولار.

شهد شهر نوفمبر الماضي خروج مظاهرات في معظم المناطق الخاضعة للتحالف وشرعية هادي في (تعز وأبين وعدن وحضرموت) تندد بارتفاع أسعار المواد الغذائية، وانهيار العملة، والفساد المستشري في أوساط الحكومة، وطالبت برحيل التحالف وإقالة حكومة هادي، تلا ذلك خروج مظاهرات في محافظات الضالع ولحج وشبوة.

جاءت هذه التطورات وسط انهيار غير مسبوق للعملة المحلية مع تجاوز الدولار حاجز الـ1700 ريال؛ ما فاقم الوضع المعيشي المتردي أصلا لسكان تلك

المناطق الذين باتوا يعيشون على أقل من دولار في اليوم، وفق تقارير اقتصادية، والذي ينذر بمجاعة في ظل توقف الرواتب وانعدام مصادر الدخل إضافة إلى الحصار الاقتصادي المطبق منذ بدء السعودية حربها قبل 7 سنوات[31].

فرضت المظاهرات الشعبية على التحالف القيام بالعديد من الإجراءات الاقتصادية، فقد أعلنت السعودية تعزيز البنك اليمني فرع عدن بعدة ملايين من العملة الصعبة، بدوره أعلن البنك الدولي عن قرض لحكومة هادي بأكثر من 75 مليون دولار، وفقًا لما نشرته وسائل إعلام التحالف وشرعية هادي، على إثر ذلك شهد الريال تراجعًا ملحوظا أما العملات الأجنبية رغم أن ذلك التحسن لم ينعكس على المواد الغذائية في تلك المناطق بحسب العديد من التقارير الاقتصادية.

تشكك العديد من الجهات الرسمية في صنعاء في الدوافع السعودية لتقديم الوديعة، إذ لا ترى فيها دعمًا اقتصاديًا فقط، بل تأتي في إطار استغلالها لمخاوف هادي في ظل مؤشرات تراجع الاحتياطي النقدي من العملة الأجنبية لدى البنك المركزي في عدن بصورة كبيرة؛ والذي قد يحول دون دفع مرتبات هادي وطاقمه بالعملة الأجنبية، وكذلك في إطار الضغط عليه لتقديم تنازلات كبيرة، التي كان أولها تغيير إدارة البنك المركزي في عدن، مرورًا بإقالة محافظ شبوة، وصولًا إلى خارطة تغييرات كبيرة قد تشمل محافظي محافظات أخرى، كأبين وحضرموت ولحج والمهرة، إلى جانب تغيرات على مستوى السلك الدبلوماسي والعسكري في قوات هادي. بالنسبة للسعودية، التي تتوق لتسليم دفة «الشرعية» المنهكة اقتصاديًا وعسكريًا، والمثقلة بالفساد والمؤامرات لقوى جديدة، فإن الهدف إعادة تشكيل مراكز نفوذ جديدة تخدم الأجندة بكل إخلاص تحسبًا لما بعد اتفاق سلام شامل في اليمن، وبما يفضي في نهاية المطاف إلى تقسيم اليمن وفق خارطة جديدة، فهي تدرك بأنها تسير نحو الهزيمة ولا قيمة لكافة التحالفات الخارجية والضغط الدولي لاستسلام خصومها في اليمن[32].

شبوة ساحة الصـــراع رقم (1)

منتصـف العـام 2021م أعـادت الإمـارات الشـيخ «عـوض بـن فريـد العولقـي» إلى محافظـة شـبوة، ليقـود مـا أسـموه التحالـف القبـلي لإنقـاذ شـبوة مـن الفسـاد، والعبـث الـذي تعـاني منـه في ظـل سـلطة الإخوان بقيـادة محافـظ المحافظـة «محمد بـن عديو»، المعـين مـن هـادي. قـاد الشـيخ «عـوض العولقـي» العديـد مـن الفعاليـات والتحـركات الشـعبية ضـد سـلطات المحافظـة، كان أهمهـا قيادتـه في ديسـمبر المـاضي مجاميـع قبليـة مسـلّحة لدخـول مدينـة عتـق مركـز محافظـة شـبوة، لكـن التطـور الخطـير جـاء بعـد أن نجحـت الإمـارات في تعيـين رجلهـا الأول في شـبوة، الشـيخ «عـوض الوزيـر»، محافظًـا بديـلاً للمحافـظ التابـع للإصـلاح «محمـد صالـح بـن عديـو». ففـي ال 24 مـن ديسـمبر المـاضي أصـدر رئيـس سـلطة مـا يسـمى الشرعيـة المقيـم في الريـاض «عبـد ربـه منصـور هـادي» قـرارًا بتغيـير محافـظ شـبوة «محمـد صالـح بـن عديـو»، وتعيـين «عـوض الوزيـر» بـدلًا عنـه، مـع تعيـين الأول مستشـارًا لهـادي.

«بـن عديـو» رفـض قـرار تعيينـه مستشـارًا لهـادي، وقـال في تغريـدة لـه عـلى تويـتر: «استسـمحه في الاعتـذار عـن قبـول هـذا المنصـب». ويـرى مراقبـون أن قـرار التعيـين كان بضغـوط إماراتيـة، وهـو مـا أكـده «بـن عديـو»، قائـلاً: «نقـدر أيضًـا أن حجـم الضغوطـات التـي مورسـت عـلى القيـادة السياسـية كبـير للغايـة». مـع العلـم أن المحافـظ المقـال «بـن عديـو» يحظـى بشـعبية ملحوظـة في المحافظـة، وكذلـك حـزب الإصـلاح لـه نفـوذ شـعبي وعسـكري لا يمكـن تجاهلـه.

تـلى هـذه الخطـوة نقـل العديـد مـن المجاميـع المسـلحة الموالـية للإمـارات، التـي يقودهـا «طـارق صالـح» في السـاحل الغـربي، إلى محافظـة شـبوة وفقًـا لمـا نـشره المركـز الإعلامـي لألويـة العمالقـة الـذي أفـاد بـأن أبـو زرعـة المحرمـي، نائـب «طـارق صالـح»، يقـود ثلاثـة ألويـة للانتشـار في شـبوة ضمـن خطـط تأمـين المحافظـة، وقـد وصلـت أول الدفعـات العسـكرية مـن تلـك المجاميـع في 27 ديسـمبر المـاضي.

وبحسـب العديـد مـن المصـادر العسـكرية فـإن الهـدف مـن نقـل هـذه القـوات هـو إحلالهـا بديـلا عـن القـوات الخاصـة التـي تقـول الإمـارات والأطـراف اليمنيـة الموالـية لهـا أنهـا منتميـة إلى حـزب الإصـلاح، وتزامـن إدخـال هـذه القـوات العسـكرية إلى شـبوة مـع تسـلّم المحافـظ الجديـد «عـوض بـن الوزيـر» المحسـوب عـلى الإمـارات، مهامـه

كمحافظ للمحافظة النفطية، ما يشير إلى ترتيبات لتسليم الملف الأمني لهذه الفصائل.

على الجانب الآخر من محافظة شبوة، تقف قوات الجيش واللجان الشعبية التي استطاعت في ديسمبر الماضي السيطرة على ثلاث مديريات استراتيجية، هي (بيحان، عسيلان، عين)، وطرد المليشيات المسلحة المحسوبة على قوات «عبد ربه» والإخوان المسلمين، والتي تشهد حاليًا مواجهات عنيفة بين قوات العمالقة من طرف وقوات صنعاء من طرف، وظهر تقدم ملحوظ لقوات العمالقة بإسناد طيران التحالف في بيحان وعسيلان، فيما قوات صنعاء تتوعد بتلقين قوات العمالقة درسًا قاسيًا، والأيام القادمة ستكشف الكثير حول مجريات المعارك الدائرة.

اليوم تتواجد كل القوى والأطراف الداخلية والخارجية فوق تراب محافظة شبوة، ويمكننا تحديد أهم القوى في ثلاث قوى أساسية:

أولًا: القوات الموالية للإمارات، (قوات طارق صالح، قوات الانتقالي).

ثانيا: قوات موالية للسعودية، (قوات تابعة لوزارة دفاع هادي، قوات حزب الإصلاح).

ثالثا: قوات الجيش اليمني واللجان الشعبية التابعة لصنعاء.

يرى العديد من الخبراء والمختصين أن كل الأحداث الأخيرة التي شهدتها شبوة تقف خلفها الإمارات المعادية للإخوان المسلمين، إذ جاءت كل هذه التغيرات متسقة مع ما تريده الإمارات، والتي تسعى لحفظ ماء وجهها المنكسر على تراب اليمن، من خلال تقديم أي إنجاز ملحوظ خصوصًا بعد الانسحاب من الساحل الغربي، لكن السؤال الأهم الذي يبحث عن إجابة في ظل التطورات الجديدة في المحافظة، هو: مدى قدرة الأطراف المتصارعة على الحفاظ على السلم العام بالمحافظة، وعدم الانجرار إلى المواجهات العسكرية كما حدث في العام 2019م.

حضرموت انتقال مشهد الصراع:

مطلع ديسمبر الماضي شهدت محافظة حضرموت حراكًا قبليًا واسعًا، وتظاهرات في الشوارع على خلفية سوء الأوضاع المعيشية وانهيار العملة ونهب ثروات المحافظة من النفط والغاز. دفع تصعيد القبائل الحضرمية الجنرال «علي محسن الأحمر»

المحسوب على الإصلاح لوضع قواته على أهبة الاستعداد في حضرموت، وأمر قواته في المنطقة العسكرية الأولى (المتحكم الأساسي بحركة ثروات المحافظة النفطية) بالاستعداد والنزول إلى الشارع دون تحديد المقصد، والذي وصفته مصادر عسكرية بأنه استعداد لشن الحرب على القبائل المسلحة.

وفي هذا السياق، نَشرت قبائل حضرموت، التي تتّهم حكومة الرئيس المنتهية ولايته «عبد ربه منصور هادي» بالفساد، ومشاركة الإصلاح في نهْب ثروات المحافظة، المئات من مسلّحيها في مناطق الردود والعليب ووادي العين وعقبة عصم، وصولًا إلى منطقتَي ريدة الصحراوية والخشعة القريبة من آبار النفط التابعة للقطاع (9)، وخوّلت تلك النقاط المستحدَثة مهمّة منع مرور الناقلات القادمة من منشأة المسيلة النفطية في وادي حضرموت، كما احتجزت ناقلات أسماك آتية من سواحل المحافظة كانت في طريقها إلى الأسواق السعودية.

جاءت هذه الخطوات بعدما عَقد تكتّل حضرموت الجامع وحلف القبائل أواخر تشرين الأوّل الفائت، لقاءً في منطقة حرو، طالبًا فيه بتسليم قيادة المنطقتَين العسكريتَين الأولى والثانية، التابعتَين لوزارة دفاع حكومة هادي، لميليشيات النخبة الحضرمية، وتفعيل قرار هادي بتجنيد 3000 شابّ من أبناء حضرموت لـ«الدفاع عن المحافظة وحماية أمنها»، وإلزام حكومة المناصفة بدفع مستحقّات حضرموت المتأخّرة، والوفاء بالتزاماتها السابقة بإنشاء محطّتَي كهرباء غازية في كلّ من الساحل والوادي، وإعطاء المحافظة صلاحيّاتها كـ«إقليم مستقلّ» بما يتوافق مع مخرجات مؤتمر حضرموت الجامع، وبَيْع الوقود المستخرج من «شركة بترومسيلة» بسعر الكلفة للمواطن. ومنَح «لقاء حرو» حكومة هادي، مهلةً حتى العاشر من شهر ديسمبر الماضي لتنفيذ تلك المطالب، لكنّ الحكومة تجاهلت ذلك التهديد، ما دفع القبائل إلى التصعيد مجددًا، فيما بات يُعرف بالهَبّة الحضرمية الثانية[33].

وعلى إثر هذا التصعيد، بدأت مساعٍ قبَلية وأخرى حكومية، لإقناع القبائل برفع النقاط التي نصبتها على الخطوط الرئيسة الدولية الرابطة بين حضرموت والمحافظات الأخرى، والتي تصل إلى السعودية، وهو ما رفضته القبائل، لتردّ «ميليشيات الإصلاح» باقتحام بعضٍ من النقاط المُشار إليها في منطقة رسب في مديرية ساه، في 20 ديسمبر واعتقال مسلّحيها، وليأتي الردّ القبَلي على الهجوم

«الإصلاحي» بتعزيز بقيّة النقاط بالعشرات من المسلّحين. صباح اليوم الثاني 21 ديسمبر حاصر المسلّحون القبَليون، أحد المعسكرات التابعة لـ«الإصلاح» في صحراء حضرموت، فيما هدّدت قبائل المناهيل، الموالية للإمارات، قوات «اللواء 11 - حرس حدود» باقتحام المعسكر إذا لم تنسحب منه، مُعلِنة تَقدّمها نحوه، ومحاصَرتها منطقة الخالدية في أقصى مديرية رماه المحاذية لمنطقة الخرخير، التي يتمركز فيها اللواء. ووفقًا لمصادر حضرمية، فإن قبائل يافع - حضرموت ونوّح وسيبان والمناهيل والصيعر- باتت مجتمعة على رفْض بقاء ميليشيات الإصلاح في مناطقها، وهو ما يهدّد بتصاعُد الصراع هناك خلال الأيام المقبلة [34].

يرى العديد من الخبراء والمختصين في أن ما يحدث في حضرموت ليس سوى امتداد لحالة الصراع بين طرفي التحالف «السعودية والإمارات» في مستواه الأعلى، وبين العديد من القوى اليمنية الموالية لطرفي التحالف في مستواه الأدنى، وأنه امتداد لصراع الطرفين في أكثر من جبهة، أهمها محافظة شبوة المجاورة، كما يرون في جولة الصراع الجديدة على الساحة الحضرمية إيذانًا بسعي «أبو ظبي» لإنهاء حالة تقاسُم النفوذ مع شرعية هادي وخاصة جناح حزب الإصلاح بمحافظتي شبوة وحضرموت، والاستئثار بهما، ولمصلحة المجلس الانتقالي الجنوبي الموالي لها، وهذا ما يدفعهم إلى الجزم بأن شبوة وحضرموت ستكونان ميدانًا للعديد من جولات صراع قادمة خلال العام الجديد 2022م.

قائمة المراجـــع:

1 - شـارل أبي نـادر، اليمـن 2022.. تقـدّم نحـو السـعودية وبـاب المنـدب؟، 20 كانـون أول، موقـع الميادين نـت.

2 - شار أبي نادر المرجع السابق.

3 - شارل أبي نادر، مرجع سابق.

4 - كلمة السيد عبدالملك الحوثي في أبريل من العام 2015م.

5 - مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية https://www.csis.org/.

6 - شارل أبي نادر، مرجع سابق.

7 - https://twitter.com/army21ye/photo

8 - صفحـة القـادري عـلى موقـع تويـتر3 ينايـر 2022م https://twitter.com/ ALqaderi_88/photo

9 - نقـلا عـن موقـع البوابـة الإخباريـة اليمنيـة، 4 ينايـر 2022م ، https://yemnews. net/

10 - الميادين نت، 3 يناير https://www.almayadeen.net/

11 - عبـد البـاري عطـوان، اليـوم سـفينة إماراتيّـة وغـدًا إسرائيليّـة؟ هـل باتـت المِلاحـة في البحـر الأحمـر تحـت رحمـة «أنصـار اللـه»؟، صحيفـة رأي اليـوم، https:// www.raialyoum.com/

12 - عـلي ظافـر: صنعـاء تحسـم موقفهـا ومقـترح موسـكو يصطـدم بجـدار رباعيـة الحـرب https://www.almayadeen.net

13 - علي ظافر، مرجع سابق.

14 - صفحـة محمـد عـلى الحـوثي في موقـع تويـتر https://twitter.com/Moh_ Alhouthi/photo

15 - تطـور غريـب في موقـف أمريـكا مـن حـرب اليمـن المسـاء بـرس http://www. masa-press.net

16 - مباركة دولية لنقل صلاحيات هادي https://alkhabaralyemeni.net

17 - المحـور الأهـم في الرؤيـة الوطنيـة.. مصالحـة وطنيـة شـاملة http://www. ypagency.net/156872

18 - فريق المصالحة الوطنية والحل السياسي يدشن أعماله http://althawrah.ye/archives/592624

19 - تقرير أمريكي: سقوط مأرب بيد الحوثيين بات وشيكا والقبائل تستعد لتأمين مصالحها معهم29 سبتمبر، 2021 https://alkhabaralyemeni.net/

20 - عبد العزيز بن حبتور، هل يقترب سلوك السعودية من الدولة المارقة بنص القانون؟ 28 كانون أول، الميادين نت https://www.almayadeen.net/

21 - سيناريو ما بعد حفلة الجنون والتّصعيد الأخير للتحالف السعودي، 27 كانون اول، الميادين نت https://www.almayadeen.net/

22 - الحوثي: الأمم المتحدة لن تتخذ موقفا من جريمة إخراج التحالف مطار صنعاء عن الخدمة، موقع الخبر اليمني،22 تشرين أول 2021م، https:// /alkhabaralyemeni.net

23 - https://twitter.com/EUinYemen/photo

24 - البابا فرنسيس: «نسمع صرخة الأطفال ترتفع في اليمن» صحيفة السياسية الصادرة عن وكالة الأنباء اليمنية سباء بصنعاء،25 ديسمبر، http://www. /alsyasiah.ye

25 - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن https://osesgy.unmissions.org/ar

26 - اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى https://alasraa.org/

27 - عبد القادر المرتضى https://twitter.com/abdulqadermortd?refF

28 - اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى، مرجع سابق.

29 - اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى https://alasraa.org/

30 - مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، جبهات جديدة في الحرب الاقتصادية - تقرير اليمن، أغسطس/ آب 2021 - https://sanaacenter.org/

31 - موقع الخبر اليمني، 2 ديسمبر، https://alkhabaralyemeni.net/

32 - الوديعة كخنجر سعودي في خاصر العملة، وكالة الصحافة اليمنية، 27 ديسمبر، https://yemnews.net/

33 - رشيد حداد، شبوة - حضرموت: هَبّة (إماراتية) بوجه «الإصلاح»، صحيفة

الاخبـــار اللبنانيـــة،18 كانـــون ثـــاني2021 https://www.al-akhbar.com/

34 - رشيد حداد مرجع سابق.

منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري